

Distr.: General
4 April 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 1 نيسان/أبريل 2022 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

تزداد زعزعة استقرار الوضع في فلسطين المحتلة مع تكثيف إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، قمعها وهجمات ضد الشعب الفلسطيني.

وكل هذا يحدث في انتهاك خطير للقانون ورغم الدعوات الدولية المتكررة لوقف هذه السياسات الإسرائيلية غير القانونية ولبذل جميع الجهود اللازمة لتجنب مزيد من التوترات وإثارة الحساسيات الدينية مع بدء شهر رمضان المبارك الإسلامي واقترب موعد عيد الفصح اليهودي وعيد الفصح المسيحي.

إن قيام إسرائيل بتصعيد أعمالها الفتاكة والمدمرة في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2022 يرسم صورة واضحة لنواياها الحقيقية، ألا وهي ترسيخ احتلالها الاستعماري غير القانوني ونظامها القائم على الفصل العنصري. وتقوم إسرائيل بذلك على مرأى وسمع من المجتمع الدولي وبعلمه التام، واثقة من افتراض أنها لن تتحمل عواقب جرائمها. ولا بد من تصويب المسار الخطير الحالي على وجه السرعة وبأقصى قدر من الجدية، لأن إسرائيل تثبت يوميا أنها ستواصل، في غياب المساءلة، قتل الفلسطينيين وتشويههم وتشريدكم بشكل يومي، وستواصل تدمير جميع احتمالات السلام العادل والأمن.

وفي هذا الصدد، لا بد لي من إبلاغكم بالتطورات الأخيرة التالية:

شنت قوات الاحتلال الإسرائيلية أمس غارة عسكرية عقابية على مخيم جنين للاجئين، أسفرت عن مقتل فلسطينيين اثنين وإصابة 14 مدنيا آخرين. وأظهرت مقاطع فيديو للغارة يزيد السعدي، البالغ من العمر 23 عاما، وهو يتعرض لإطلاق النار والقتل على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية التي أحاطت به بينما كان



الرجاء إعادة استعمال الورق



ملقى بلا حراك على الأرض. ونزف يزيد حتى الموت بعد إصابته برصاصة في مؤخرة رأسه، بينما منعت قوات الاحتلال الإسرائيلية المسعفين من الوصول إليه.

وبعد لحظات، اقترب سند أبو عطية، البالغ من العمر 16 عاما، من يزيد لتقديم المساعدة، وقُتل عندما أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية الذخيرة الحية على هذا الفتى. ووفقا للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين، فقد قُتل سند على الفور بعد إصابته مباشرة في صدره وخروج الرصاصة من ظهره. ومنعت قوات الاحتلال الإسرائيلية المسعفين من الوصول إلى الضحيتين، ولم تسمح لسيارات الإسعاف بالوصول إلى مكان الحادث إلا بعد وفاتهما، في انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني.

وسند هو الطفل الفلسطيني الخامس الذي قتلته قوات الاحتلال الإسرائيلية منذ بداية هذا العام، وهو ضحية أخرى من ضحايا استخدام إسرائيل الروتيني للقوة الفتاكة ضد المدنيين الفلسطينيين في ظروف ترقى إلى مستوى القتل خارج نطاق القضاء أو القتل العمد. وعلاوة على ذلك، دُفن يزيد وسند بسرعة خوفا من اختطاف جثمانيهما وحجبهما عن أسرتهما، وهي سياسة سادية تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلية بشكل روتيني بعد قتل الفلسطينيين.

واليوم، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على فلسطيني آخر فأردته قتيلا في الخليل. وكان أحمد الأطرش، البالغ من العمر 29 عاما، يشارك في احتجاج أسبوعي ضد الاحتلال الإسرائيلي عندما أطلق الجنود الإسرائيليون النار مباشرة على رأسه. ويؤكد مقتل أحمد مجددا مدى تطبيع وتشجيع استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلية للقوة الفتاكة، ذلك أن الفلسطينيين الأربعة والعشرين الذين قُتلوا على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية منذ بداية عام 2022، بمن فيهم الأطفال، قد استُهدفوا بطلقات نارية مباشرة موجهة نحو الرأس أو الصدر، مما يكشف عن استخفاف الاحتلال الصارخ بالحياة.

وعلى الرغم من محاولات إسرائيل تبرير عمليات القتل هذه بذريعة "الدفاع عن النفس"، لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر أخلاقي أو قانوني على الإطلاق لقتل الأطفال على أيدي جنود مدججين بالسلاح لكنهم يفتقرون إلى الثقة بالنفس. وقيام إسرائيل بالقتل الروتيني للأطفال الفلسطينيين ينبغي أن يذكر المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، بأن الأطفال محميون بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب وغيرها من أحكام القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل. وعلاوة على ذلك، فإن الادعاءات المتكررة بأن الجنود الإسرائيليين "يدافعون عن أنفسهم" تتجاهل كونهم موجودين هناك لفرض احتلال، بشكل غير قانوني وقسري، دون أن يكون لهم حق سيادي في التواجد هناك، ناهيك عن حقهم في الدفاع عن أنفسهم كمقاتلين ضد أفراد الشعب الذي يحتلونه ويتعاملون معه بوحشية، بمن فيهم الأطفال.

وتواصل إسرائيل أيضا هجماتها على المنشآت المدنية والإنسانية. فخلال الغارة على جنين، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية عبوات الغاز المسيل للدموع على أحد المستشفيات، مهددة بذلك حياة المرضى المستضعفين. وامتألت وحدات العناية المركزة والغرف المزودة بحاضنات للمواليد الخُدج بدخان الغاز المسيل للدموع، مما أجبر طاقم التمريض على نقل هؤلاء الأطفال الرضع إلى غرف غير مجهزة تجهيزا كافيا.

وبعد ساعات من الغارة، قُتل نضال الجعافرة، البالغ من العمر 30 عاما، بالرصاص في بيت لحم على يد مستوطن إسرائيلي ادعى أنه تعرض لهجوم مزعوم. وجاء مقتل نضال بعد ساعات من دعوة رئيس

وزراء إسرائيل الإسرائيليين إلى تسليم أنفسهم، مشجّعا بذلك فعليا على قتل الفلسطينيين على أيدي الجنود والمستوطنين الإسرائيليين.

وبنفس الذريعة ونفس الدعم، ما زال المستوطنون الإسرائيليون يعيشون فسادا في مختلف المدن والقرى الفلسطينية، مروّعين السكان ومتسببين في وقوع إصابات وفي إتلاف المحاصيل والإضرار بالملكات. وفي الفترة الأخيرة، وقعت هجمات واسعة النطاق ومنسقة شنتها حشود من المستوطنين الإسرائيليين في مناطق عديدة. وبالأمر فقط، أطلقت جماعات استيطانية مسلحة قوافل تضم حافلات محملة بالأسلحة والسكاكين والبنزين وأشياء أخرى، وذلك بنية إلحاق الأذى بالفلسطينيين. وأسفرت هذه القوافل، التي رافقتها قوات الاحتلال الإسرائيلية في منتصف الليل، عن عشرات الهجمات التي شنها المستوطنون بالقرب من نابلس وسلفيت.

وفي قرية اللبان الشرقية قرب نابلس، قامت عصابات من المستوطنين المسلحين باقتلاع نحو 170 شجرة زيتون، ورشق المنازل والنوافذ بالحجارة، وإحراق المركبات بصب البنزين عليها وإضرار النار فيها. وفي قرية مردا، بالقرب من سلفيت، يواجه السكان يوميا إرهاب المستوطنين، إذ يتم تحطيم النوافذ القريبة من أسرة الأطفال وإحراق مركبات العائلات العادية. وفي قرية قريوت، أقام المستوطنون عشرات البيوت المتحركة على أراض فلسطينية خاصة بهدف إقامة بؤرة استيطانية بين مستوطنتي "إيلاي" و "شيلو" غير القانونيتين. وقد بُنيت كلتا المستوطنتين على أراض فلسطينية سُرقَت من القرى المجاورة. واليوم، تطوق قريوت ثلاث مستوطنات إسرائيلية غير قانونية، يشتهر سكانها المستوطنون بالأعمال التحريضية وأعمال العنف والإرهاب.

وتُشَقُّ هذه الهجمات بين قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين المتطرفين، وتزداد وتيرتها ويتسع نطاقها، وذلك بهدف ترسيخ الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي ونظام الفصل العنصري. وعلى نحو ما أكد عليه مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة "بتسيلم": "تستفيد إسرائيل من تداعيات ما يحدث، حيث أدى عنف المستوطنين تدريجيا إلى تجريد الفلسطينيين من المزيد والمزيد من مساحات الأرض في الضفة الغربية، مما يمهّد الطريق لاستيلاء الدولة على الأراضي والموارد". وهذا هو المحرك لما اعتبرته منظمة بتسيلم بحق هدف إسرائيل المتمثل في "هندسة الأماكن جغرافياً وديموغرافياً" لضمان سيطرتها و "التفوق اليهودي" في جميع أنحاء الأرض.

وفي هذا الصدد، قام بالأمر السياسي الإسرائيلي المتطرف إيتامار بن غفير، وهو كاهاني معروف بأرائه العنصرية وبتشجيعه للتهجير الجماعي للفلسطينيين في القدس، باقتحام المسجد الأقصى/الحرم القدسي الشريف. وقام بن غفير، الذي كان محاطا بأكثر من عشرة من أفراد القوات المسلحة ومجموعة من المستوطنين، بمضايقة المصلين وتعهّد بانتهاك حرمة المسجد مرة أخرى خلال شهر رمضان، وذلك بهدف إثارة التوترات الدينية بالقرب من الأماكن المقدسة في القدس. ويجب أن ننّبّه هنا إلى أنه من المقرر أن يقوم المستوطنون الإسرائيليون بعمليات اقتحام للحرم القدسي الشريف خلال شهر رمضان، حيث يدعو سياسيون يمينيون متطرفون المستوطنين إلى إشعال مواجهات مع المصلين والسكان الفلسطينيين في البلدة القديمة.

ويجب أن يطالب مجلس الأمن بإنهاء جميع هذه الأعمال الاستفزازية والانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ويرتكبها مستوطنوها المتطرفون. وعلاوة على ذلك، يجب أن يطالب إسرائيل باحترام القانون الدولي وقرارات المجلس نفسه، وأن يجدد التأكيد على الاحترام الكامل للوضع التاريخي والقانوني الراهن في المسجد الأقصى/الحرم القدسي الشريف. ونذكّر مرة أخرى أن إسرائيل هي

السلطة القائمة بالاحتلال ولا تتمتع بأي حقوق سيادية على الإطلاق في القدس الشرقية المحتلة، بما في ذلك البلدة القديمة وأماكنها المقدسة، بغض النظر عن أي ادعاءات أو تصريحات انفرادية، أو ما يسمى بـ "القانون الأساسي" أو غير ذلك.

وعلى خلفية هذه التطورات المقلقة والواقع السائد على الأرض - وهو واقع الاحتلال الاستعماري غير القانوني ونظام الفصل العنصري - نكرر دعوتنا الدائمة إلى اتخاذ إجراءات دولية داعمة للقانون، بما في ذلك اتخاذ تدابير لمساءلة إسرائيل عن جرائمها وضمان حماية الشعب الفلسطيني الرازح تحت احتلالها وسيطرتها.

أما الدعوات المتكررة إلى "عودة الطرفين إلى المفاوضات" التي تتجاهل هذه الحقائق، بما في ذلك كون إسرائيل أعلنت صراحة رفضها للمفاوضات وللحقوق الفلسطينية والدولة الفلسطينية، فما هي إلا دعوات مراوغة في أحسن الأحوال ومدمرة في أسوأ الأحوال. ولا يمكن تصحيح هذا الواقع البغيض ووضع حد لهذا الظلم الذي طال أمده ولدورات العنف والمعاينة الإنسانية التي يسببها إلا من خلال الجهود الجماعية الجادة، بما يتماشى مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

وقد حان الوقت للكف عن توفير غطاء لهذا الاحتلال غير القانوني، وحان الوقت لكي يفي المجتمع الدولي بالالتزامات التي يستدعي هذا الواقع تنفيذها. وقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات مسؤولة من جانب جميع الدول والمنظمات لمساءلة إسرائيل. وقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات ملموسة تهدف إلى إنهاء الاستعمار وتقنيك نظام فصل عنصري صارخ. ومن شأن هذه الإجراءات أن تشكل إسهما ملموسا، يتجاوز الأقوال والنداءات، في اتجاه إنهاء هذا الاحتلال غير القانوني وتحقيق حل عادل للقضية الفلسطينية يضمن حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وفي الحرية والعودة.

أما الدعوة إلى المفاوضات من ناحية، دون القيام حتى بالحد الأدنى لدعم القانون من ناحية أخرى، فلن يؤدي أبداً إلى واقع مختلف. وقد أظهرت العقود الماضية بوضوح أنه بدون ضغوط وتكلفة يفرضها المجتمع الدولي، فإن إسرائيل لن تغير أساليبها أبداً، ولن تحترم القانون الدولي أبداً. بل إنها ستستمر، دون تردد أو ندم، في احتلالها غير القانوني وسياساتها القائمة على الفصل العنصري، وتحرم أمة بأكملها من حقوقها ووطنها، وتسخر من القانون الدولي، وتعرقل السلام والأمن.

إن التطبيق الانتقائي للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة، أمر لا يمكن الدفاع عنه. وقد حان الوقت للكف عن إعفاء إسرائيل من التزاماتها باحترام القانون ومن عواقب استمرار عدم امتثالها لذلك. وقد حان الوقت لكي يتصرف المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، بثبات ومسؤولية لحماية جميع أرواح المدنيين، ودعم سيادة القانون وحقوق الإنسان، وصون السلام والأمن الدوليين في جميع الحالات، بما في ذلك في فلسطين.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 746 رسالة، والتي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 16 آذار/مارس 2022 (A/ES-10/893-S/2022/199)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة

القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير، المراقب الدائم
